شركة أبو قير للأسمدة والصناعات الكيماوية
القطاعات المالية

الرد على تقرير الفحص المحدود للجهاز المركزي للمحاسبات علي القوائم المالية الدورية للشركة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

أولا:- الملاحظات التى يعتبرها الجهاز المركزى من قبل التحفظ :-

١ – قيام الشركة بسداد نحو ١٤٧ مليون دولار (ما أمكن حصره) لشركة بتروتريد خلال الفتره من ٢٠٢٢/٠٧/٠١ حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١ كسداد لمستحقاتهم عن مسحوبات الغاز بالمخالفة لقانون البنك المركزي المصرى رقم ١٩٤ لسنه ٢٠٢٠ ولائحتة التنفيذية وتعديلاتهما من حيث التعامل داخل جمهورية مصر العربية بالجنيه المصرى بالإضافة إلى مخالفة الشركة المادة (٨) بند (٨-٣) من التعاقد مع شركة بتروتريد من حيث السداد خلال عشرة أيام من تاريخ أستلام الفاتورة أو المطالبة حيث قامت الشركة بسداد نحو ٦٩ مليون دولار (ما أمكن حصره) كدفعات مقدمة مما أضاع على الشركة إيرادات مقابل إستثمار تلك الأموال .
وأنه يتعين البحث والدراسة والتحقيق مع تحميل شركة بتروتريد فوائد عن الدفعات المقدمة المسددة مع الإلتزام بشروط العقد وقانون البنك المركزى المشار إلية حتى لا تتعرض الشركة لعقوبات وفقا للقانون .

الرد :-
ما قامت به الشركة في هذا الصدد يمثل دعماً لأقتصاد الدولة لتوفير العملة الأجنبية (دولار) فى ظل الأزمة التى تشهدها البلاد جراء الحرب الروسية الأوكرانية ، ومساهمة من الشركة لتوفير العملة الأجنبية اللازمة للهيئة المصرية العامة للبترول بإعتبارها المورد الرئيسى للغاز الطبيعى وفى ضوء الطلبات المقدمة من قبلها فى هذا الصدد وأسوة بما هو متبع مع معظم شركات الأسمدة ، علماً بأن الشركة قد حققت مكاسب فروق عملة من سداد الدفعات المقدمة فى ظل تحركات أسعار الصرف للدولار مقابل الجنية خلال الفتره المعد عنها المركز المالى .

٢- بلغت خسائر شركة الوادى للصناعات الفوسفاتية والأسمدة (المستثمر فيها بنسبة ١٠% من رأسمالها بمبلغ ٤٠٠ مليون جنيه) نحو ١٦ مليون جنيه على الرغم من عدم بدء النشاط حتى تاريخة ولم نوافق بقيام الشركة بدراسة موقف تلك الإستثمارات فى ضوء التطورات المتعلقة بالمشروع .
وأنه يتعين دراسة موقف الإستثمارات فى الشركة المشار إليها ومراعاه الأثر فى ضوء معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٧) الأدوات المالية .

الرد :-
- شركة الوادى للصناعات الفوسفاتية والأسمدة لازالت تحت الإنشاء وترتبط ارتباط مباشر بشركة أبوطرطور لحامض الفوسفوريك ويتم الإفصاح عن أيه متغيرات فى هذا المشروع ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية، كما أن تحقيق الشركة لخسائر يرجع لكون الشركة في مرحلة التكوين وتتمثل تلك الخسائر في أجور ومصروفات إدارية وعمومية وهي أمور طبيعية في كافة المشروعات المماثلة .

٣- لم يتم الإفصاح بالإيضاحات المتممة طبقا لمعيار رقم (١) عرض القوائم المالية فقرة (١٧- جـ) عن موافقة مجلس الإدارة بجلسته رقم (٤) بتاريخ ٢٣ أكتوبر ٢٠٢٢ بالدخول بقطعة الأرض المؤجرة لشركة اسكندرية للأسمدة البالغ مساحتها نحو ١٠٩ الف متر مربع كحصة عينية فى رأس مال شركة الإسكندرية للأسمدة بناء على العرض المقدم منها ودون موافاتنا بدراسة إقتصادية لتحديد أيهما أفضل استمرار عقد الإيجار أم الدخول كحصة عينية.
وأنه يتعين أجراء التصويب اللازم مع موافاتنا بالدراسة المشار إليها .

الرد :-
- طبقاً لقرار مجلس الإدارة رقم ٦٦ جلسة ٢٠٢٢/١٠/٢٣ بخصوص دراسة العرض المقدم من شركة اسكندرية للأسمدة لشراء قطعه الأرض المقام عليها الشركة حيث وافق مجلس الإدارة بالإجماع على مقترح الدخول بقيمة الأرض كحصة عينية فى رأسمال شركة اسكندرية للأسمدة مع تكليف إحدى الجهات المتخصصة والمعتمدة من هيئه الرقابة المالية لعمل دراسة لتقييم قطعة الأرض المملوكة لشركة أبوقير للأسمدة ودراسة تحديد القيمة العادلة لشركة اسكندرية للأسمدة حيث أن الدخول بحصة فى شركة ناجحة ذات ربحية عالية يؤدى إلى قيمة مضافة للشركة .
- بتاريخ ٢٠٢٢/١١/٢٢ قامت الشركة بمخاطبة الهيئة العامة للرقابة المالية للحصول على صورة معتمدة من سجل قيد الشركات والجهات المرخص لها القيام بهذا الشأن ، وقد ورد للشركة بتاريخ ٢٠٢٣/٠١/١٦ رد الهيئة العامة للرقابة المالية مرفقاً به أسماء الجهات المتخصصة والمعتمدة من قبل الهيئة وجارى أستكمال الإجراءات والتى تتضمن الدراسة المشار إليها بعالية ضمن الملاحظة حتى يتسنى لنا العرض على مجلس الإدارة لأتخاذ القرار النهائى فى هذا الصدد ، علماً بأن الشركة سوف تقوم بالأفصاح عن هذا الامر حال وضوح الرؤيا وأستكمال الإجراءات اللازمة ضمن تقرير مجلس الإدارة السنوى ، وسيتم موافاتكم بالدراسة حال الإنتهاء منها .

Abu Qir Fertilizers & Chemical Industries

٤- مخالفة الشركة المعيار المصرى رقم (١٣) أثار التغييرات فى أسعار صرف العملات الأجنبية فقرة (١٦) من حيث قيام الشركة بتقييم العملة عند أصدار فاتورة البيع على الرغم من سابق تقييمها حين سدادها مقدما من العملاء وأيضا أعادة تقييم الدفعات المقدمة المسددة لشركة بتروتريد وذلك عند تسوية قيمة الفواتير الواردة للشركة عن مسحوباتهم من الغاز بما له من أثر على أظهار قيمة مجمل الربح على غير الحقيقة .
وأنه يتعين التصويب والإلتزام بالمعيار المشار إليه .

الرد :-
الشركة ملتزمة بمعيار المحاسبة المصرى رقم (١٣) أثار التغيرات فى أسعار صرف العملات الأجنبية طبقاً للفقرات (٢١، ٢٢ ،٢٣ ، ٢٨ ،٢٩) من المعيار المشار إليه ، علماً بأن ما يتم من إجراءات محاسبية فى هذا الصدد يمثل سياسة ثابتة للشركة لم تتغير منذ نشأتها ومتفقة مع المعيار المشار إلية بعالية ويتم إعتمادها ومراجعتها من قبل السادة مراقبى حسابات الشركة بصفة دائمة ودون أى تعقيب .

٥- تضمن حساب أرصدة مدينة أخرى نحو ٤.١ مليون جنيه أرصدة موردين مدين بعضها متوقف منذ عام ٢٠١٤ (تتمثل فى بضاعة مرفوضة وعجوزات و رسوم جمركية وغرامات تأخير وحراسة وأرضيات ومصاريف تخليص) ونحو ٩٣١ ألف جنيه حساب دائنو تخليص جمركى (مدين) بعضها متوقف منذ عام ٢٠١٩ دون وجود ضمانات لتحصيل تلك المديونية .
وأنه يتعين البحث والدراسة وإجراء التسويات فى ضوء ذلك

الرد :-
- مديونيات الموردين تخص رسوم جمركية تم تحميلها على الموردين لعدم ورود شهادة يورو١ وغرامات تأخير وأرضيات ومصاريف تخليص وبضاعة مرفوضة وعجوزات وهى أمور طبيعية فى التعامل مع موردى الخارج ويتم تسوية هذه الأرصدة تباعا بعد ورود بدائل العجوزات والمرفوضات وإستيفاء كافة الملاحظات بشأنها أو من خلال قيام الموردين بالسداد أو بالخصم من أوامر توريد أخرى أو بالإعفاء من السلطة المختصة علما بأنه قد تم تسوية ٣٦٣ ألف جنيه من أرصدة الموردين فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ حتى تاريخة.
- أما فيما يتعلق بحساب دائنو تخليص جمركى فإنه يتم تسوية هذه الأرصدة تباعا بعد تدقيقها وإستيفاء مستنداتها وكافة الملاحظات بشأنها وقد تم تسويه العديد من أصول تلك المستندات بالإضافة لوجود مستندات أخرى طرف الخطوط الملاحية لإنهاء بعض المتعلقات عليها ، ومستندات أخرى طرف شركات التخليص لإنهاء الإجراءات المتعلقة بها وكافة هذه المستندات يتم تسويتها فور إستلامها وتدقيقها،علماً بأنه قد تم تسوية ١١٠ ألف جنيه من رصيد دائنو التخليص في ٢٠٢٢/١٢/٣١ حتى تاريخه .

٦- عدم مطابقة الرصيد الظاهر بكشف الحساب الوارد من مصلحة الجمارك فى ٣١ ديسمبر٢٠٢٢ مع الرصيد الدفترى بفارق نحو ١٦.٢٥٣ مليون جنيه منها نحو ١.٢٤٠ مليون جنيه تخص الفترة من سبتمبر ٢٠٢٠ حتى مارس ٢٠٢١ بالإضافة إلى وجود رصيد أمانات الجمارك (مدين) فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ بنحو ٣٦٧ ألف جنيه منها نحو ٢٩٠ ألف جنيه أمانات لحين وصول شهادة اليورو (١) وموقوفات برسم إعادة التصدير منذ ٢٠١٧
وأنه يتعين البحث والدراسة وإجراء التسويات فى ضوء ذلك .

الرد :-
- حساب مصلحة الجمارك هو حساب جارى بين الشركة والمصلحة يتم تعليته بدفعات تسددها الشركة للمصلحة ويتم التسوية منه تباعا من واقع مستندات الصرف بعد مراجعتها وتدقيقها فنيا وماليا وأستيفاء كافة الملاحظات المتعلقه بها حفاظا على حقوق الشركة ،وقد تم تسوية العديد من مستندات الرسوم الجمركية عن الفترة المذكوره بالإضافة لوجود أصول مستندات رسوم جمركية طرف الجمارك لإعادة إحتساب رسومها بناء على طلبنا مع الأخذ فى الإعتبار أن أصول مستندات الجمارك يتم تسليمها إلينا من جانب شركات التخليص بعد إتمام الإجراءات المتعلقة بها ويتم تسويتها فور إستلامها وتدقيقها ، علماً بأنه قد تم تسوية أرصدة مدينه لمصلحة الجمارك قدرها ١ مليون جنيه حتى تاريخه من الفرق بين الرصيد الظاهر بكشف حساب الجمارك في ٢٠٢٢/١٢/٣١ والرصيد الدفتري بدفاتر الشركة علماً بأن الفرق المشار إلية بعالية وقدرة ١٦ مليون جنية يتضمن ١١.٧ مليون جنية رسوم جمركية لبعض أصول الشركة والجارى أنهاء أجراءاتها الجمركية (باسكت الأمونيا ، برج التبريد ، كيماويات مصنع البلاستيك) .
- أما فيما يخص أرصدة الجمارك (أمانات) فجارى بحثها مع المصلحة لإستيفاء المستندات وإجراء التسويات اللازمة بشأنها حيث أن إجراءات رد الأمانات كثيره وتستلزم وقتا كبيرا .

٧- لم يتم مراعاه الأثر الضريبى من حيث خصم ضريبة المرتبات عن المبالغ المنصرفة للسادة ممثلى الشركة فى مجلس إدارة شركتى إسكندرية للأسمدة وحلوان للأسمدة عن مبلغ ٢.٤ مليون جنيه خلال العام ٢٠٢١/٢٠٢٢ بالمخالفة للقانون رقم ٩١ لسنه ٢٠٠٥ وتعديلاتة .
وأنه يتعين التحقيق مع تحصيل الضرائب المستحقة وتوريدها لمصلحة الضرائب

الرد :-
- ما قامت به الشركة فى هذا الصدد يتفق وما جاء بالبند السادس من الكتاب الدورى رقم ١ لسنة ٢٠٠٥ بشأن أحكام الضريبة على المرتبات وما فى حكمها ووفقاً لأحكام قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ حيث جاء بالبند السادس أن ما يحصل عليه أعضاء مجلس الإدارة من المساهمين أو من يمثلونهم من بدلات أو مكافآت العضوية لا تعد من التكاليف واجبه الخصم ومن ثم لا تخضع للضريبة على المرتبات وما فى حكمها ، وتكبداً لحدوث إزدواج ضريبى لسابق خضوع تلك التوزيعات لضريبة أرباح شركات الأموال بشركتى إسكندرية وحلوان للأسمدة

ثانياً:- الملاحظات التى لايعتبرها الجهاز المركزى من قبل التحفظ :-

١ - مازالت ملاحظاتنا قائمة بشأن عدم الإنتهاء من تسجيل مساحة (٢ سهم ، ٤ فدان) من أراضى الشركة ، منها نحو (١٥سهم،٢١ قيراط ، ١فدان) خارج أسوار الشركة بالإضافة لعدم الإنتهاء من تسجيل المقر الإدارى بالقاهرة.
نكرر التوصية بضرورة تسجيل باقى أراضى الشركة والمقر الإدارى المشار إليهم.

الرد :-
- فيما يتعلق بأراضى الشركة غير المسجلة تم إتخاذ إجراءات التسجيل وتم تجديد تقديم الطلبين السابقين بالطلبين رقمي (٤٦٩) ، (٥٣٩) لسنة ٢٠٢٢ شهر عقاري و تمت معاينة قطعتى الأرض بمعرفة مديرية المساحة وأستخراج كشف التحديد المساحى للطلبات المشار إليها وجارى إستكمال باقى إجراءات التسجيل .
- فيما يتعلق بتسجيل المقر الإدارى للشركة بالقاهرة فقد تم تجديد تقديم الطلب السابق بالطلب رقم ١٧١٦ لسنة ٢٠٢١ لمكتب شهر عقارى النزهة بالقاهرة وتمت المعاينة على الطبيعة وأستخراج كشف التحديد المساحى وجارى إستكمال باقى إجراءات التسجيل.

٢- قيام الشركة بتوريد كمية ٤٢٦ ألف طن لوزارة الزراعة خلال الفترة من يوليو ٢٠٢٢ حتى ديسمبر ٢٠٢٢ وفقا للطاقة التصميمية حسب رد الشركة وليس الإنتاج الفعلى وفقا لقرار مجلس الوزراء رقم ١٧٠ بتاريخ ٢٠٢١/١١/٢٤ وشهادة مراقب الحسابات الخارجى الشهرية بكمية الإنتاج الفعلى وقد تلاحظ ما يلى :

- **مخالفة قرار مجلس الوزراء رقم ١٧٠ بتاريخ ٢٠٢١/١١/٢٤ ورقم ١٧٨ بتاريخ ٢٠٢٢/٠١/٢٦ من حيث الكميات المسلمة لوزارة الزراعة والمحددة بنسبة ٥٥% من إنتاج الشركة الفعلى حيث تم تسليم الوزارة نحو ٢٣١ ألف طن بنسبة ٤٣.٤% من الكمية المنتجة والبالغة نحو ٥٣٢ ألف طن خلال الفتره من يوليو ٢٠٢٢ حتى سبتمبر ٢٠٢٢ وزيادة الكمية المصدرة .**
- **بناء على محضر الإجتماع بتاريخ ٢٠٢٢/٠٩/٢٧ بحضور وزير الزراعة والبترول تم الأتفاق على تخفيض حصة أبوقير الموردة إلى وزارة الزراعة إلى ٦٥ ألف طن شهرى بالمخالفة لقرار مجلس الوزراء المشار إليه بهدف خفض الغاز المستخدم وهو ما لم يتحقق فى ضوء ثبات الكميات المنتجة وما لذلك من أثر سلبى على سعر بيع الغاز وفقا لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٢٢١ لسنه ٢٠٢٢ وبالتالى إيرادات الدولة .**

وأنه يتعين الإلتزام بالقرارات المشار إليها تجنبا لتعرض الشركة لرسوم وغرامات مالية.

الرد :-
- الشركة ملتزمة إلتزام كامل بتوريد الحصة الشهرية المقررة عليها من قبل وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضى والتى يتم تحديدها بصفة شهرية بناءً على الطاقة التصميمية للمصانع وبحسب أيام التشغيل ,وفى ضوء قرار مجلس الوزراء بجلسته رقم (١٧٠) بتاريخ ٢٠٢١/١١/٢٤ وما جاء بالبند الرابع بشان الإستمرار فى قيام وزارة البترول والثروة المعدنية بموافاه وزارة الزراعة ببيان شهرى عن كمية الغاز الطبيعى المستخدمة بالفعل فى عملية إنتاج الأسمدة لمعرفة حجم الإنتاج الفعلى للشركات شهريا (وبواقع ٣٠ مليون وحدة حرارية لكل طن تقريبا كمتوسط) وبتطبيق ذلك يتضح أن الكمية المسلمة لوزارة الزراعة شهريا تزيد عن الكمية المطلوبة والمحتسبة طبقا لما ورد بهذا البند ، كما تحصل الشركة على شهادات من وزارة الزراعة والتى تفيد تسليمها كامل الحصة المقررة للوزارة ، ويتم موافاة وزارة التجارة والصناعة شهريا بشهادة من مراقب حسابات الشركة تفيد الكميات المنتجة شهريا من الأسمدة وشهادة أخري من وزارة الزراعة تفيد تسليم الحصة المقررة علي الشركة وذلك لأغراض قيام الشركة بالتصدير .
- أما فيما يخص محضر الإجتماع المؤرخ ٢٠٢٢/٠٩/٢٧ بحضور وزيرى الزراعة والبترول وما تم الأتفاق علية بشأن تخفيض حصة أبوقير الموردة لوزارة الزراعة إلى ٦٥ ألف طن شهرى بهدف خفض الغاز المستخدم فقد ترتب على ذلك إنخفاض الكميات المستهلكة من الغاز فى حدود ٣.٢ مليون متر مكعب ، أما فيما يخص عدم تأثر كميات الأنتاج بهذا الإنخفاض فأن ذلك يرجع إلى ظروف إجراء العمرة السنوية لمصنع ابوقير III خلال شهرى ٥ ، ٦ /٢٠٢٢ مما أثر على تحسن ظروف إنتاج المصنع من الأمونيا مع زيادة كمية فائض إنتاج الأمونيا اليومى (surplus) وكذا تغيير المواد الكيماوية المستخدمة بوحدة أستخلاص ثانى اكسيد الكربون co2 بمصنع أبوقيرII ، مما نتج عنه زيادة إنتاجية الأمونيا بالإضافة إلى إنخفاض درجات حرارة الجو خلال هذه الفتره مما أدى إلى زيادة الأنتاجية وكذلك تم إستغلال جزء من فائض الأمونيا بالتنكات للمحافظة على إنتاجية الأسمدة النهائية .

٣- لم تقم الشركة حتى تاريخه بالإستلام النهائى لمشروع الصرف الصناعى Z.L.D وقيامها بتوسعات بالمشروع ويرتبط بذلك سداد الشركة نحو ٥٢.٦ مليون جنيه المعادل لنحو ٣.٣٤١ مليون دولار أمريكى بتاريخ أبريل ٢٠٢١ لعدم تحقق شرط المنحة المتعلق بالحصول على شهادة وزارة البيئة وإنتهاء المدة الممنوحة من البنك للمشروع .
يتعين موافاتنا بما انتهت اليه الشركة مع البنك الأهلى لمد أجل القرض والمنحه فى ضوء موافقة برنامج EPAPII فى ٢٠٢١/٠٤/١٨ ومبررات عدم الإستلام النهائى للمشروع واتخاذ ما يلزم من إجراءات للحفاظ على حقوق الشركة.

الرد :-
- المشروع يعمل بكامل وحداته منذ فبراير ٢٠٢٠ وحقق كافة المواصفات المطلوبة وقد تم القيام ببعض التعديلات من قبل المقاول العام (شركة باماج) وتم أجراء أختبارات الأداء للمشروع وجارى أنهاء باقى الإجراءات ، أما فيما يخص التوسعات الخاصة بالمشروع فهي خطوط إضافية لمجابهة زيادة الطاقة الإنتاجية للمصانع والتوسعات الجارية المستقبلية بالشركة .

أما فيما يتعلق بسداد المنحة فقد سبق موافاتكم بما قامت به الشركة من إجراءات فى هذا الصدد والمتمثلة فى :-

- بتاريخ ٢٠٢١/٠٣/١٨ تم عقد إجتماع مع البنك الأهلى المصرى لمد المهلة الممنوحة والتى طلب فيها بموافقة برنامج EPAP II التابع لجهاز شئون البيئة أولا.
- بتاريخ ٢٠٢١/٠٤/٠٨ تم مراسلة برنامج EPAP II التابع لجهاز شئون البيئة للموافقة علي مد الأجل الخاص بالقرض والمنحة وقد أفاد البرنامج بتاريخ ٢٠٢١/٠٤/١٨ بعدم وجود أي أعتراض علي مد الأجل الخاص بالقرض والمنحة حال التوصل لإتفاق مع البنك الأهلي المصري .
- وعليه تم مراسلة البنك الأهلي المصري لإفادتهم بعدم وجود أي أعتراض من قبل برنامج EPAP II التابع لجهاز شئون البيئة علي مد الأجل الخاص بالقرض والمنحة .
- بتاريخ ٢٠٢٢/٠٦/٢٧ تم إعادة مراسلة البنك الأهلى المصرى فى هذا الصدد وورد للشركة رد البنك بتاريخ ٢٠٢٢/٠٩/٢٨ والذى تضمن سداد كامل المديونية القائمة على التمويل متضمنه حساب المنحة لأنقضاء المهلة المحددة للحصول على شهادة البيئة وتم إلغاء التمويل من أنظمة البنك .

٤- عدم إلتزام الشركة لبعض قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المالية وذلك على النحو التالى :-

- **عدم الإلتزام بالتمثيل النسبى للمرأة فى مجلس إدارة الشركة طبقا للمادة رقم (٦) من قواعد قيد وشطب الاوراق المالية .**
- **عدم إلتزام الشركة بتشكيل لجنه المراجعة طبقا لما هو وارد بالمادة رقم (٣٧) من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية حيث أن اغلبية الأعضاء غير مستقلين .**
- **حتى تاريخة لم تقم الشركة بتطبيق قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٤٧) لسنة ٢٠٢٠ الصادر بتاريخ ٢٠٢٠/٠٣/٢٢ والذى يحظر الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة ومنصب العضو المنتدب أو الرئيس التنفيذى للشركة وذلك للطعن عليه أمام محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة ومازالت منظوره حتى تاريخه ويتصل بذلك صدور قرار من هيئه الرقابة المالية بتاريخ ٢٦ ديسمبر ٢٠٢٢ بالموافقة على منح مهلة بناء على طلبها للفصل بين منصبى رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لمدة ٣ سنوات تبدأ من تاريخ إنتخاب أعضاء مجلس إدارة الشركة لدورة جديدة فى ٢٠٢٣ حتى نهاية سبتمبر ٢٠٢٦ .**

وأنه يتعين الإلتزام بقواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية وموافاتنا بما انتهت إليه محكمة القضاء الإدارى .

الرد :-

- فيما يتعلق بالتمثيل النسبى للمرأة فى مجلس إدارة الشركة طبقاً للمادة رقم (٦) من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية فنود الإحاطة بأنه كان يوجد تمثيل نسبى للمرأة فى مجلس إدارة الشركة (ممثل شركة الأهلى كابيتال) وقد خلا تشكيل مجلس الإدارة منها نتيجة تنفيذ برنامج الطروحات التى قامت به الدولة وسيتم العرض على مجلس الإدارة لأتخاذ ما يلزم فى هذا الصدد .
- فيما يتعلق بتشكيل لجنه المراجعة طبقاً لما هو وارد بالمادة رقم (٣٧) من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية كون أغلب الأعضاء غير مستقلين فسيتم العرض على مجلس الإدارة لأتخاذ مايلزم فى هذا الصدد .
- الشركة متفقه مع الجهاز المركزى للمحاسبات كون الملاحظة المتعلقة بالجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة ومنصب العضو المنتدب ليست من قبيل التحفظ وليس لها أثر على القوائم المالية للشركة وتأكيداً على ردود الشركة السابقة فى هذا الصدد فإن الشركة تعمل وفق القانون (١٥٩) لسنه ١٩٨١ وملتزمة وفق هذا القانون وأيضاً النظام الأساسى للشركة وبالتالى لا توجد ثمة مخالفة ، ورغم ذلك تم الطعن على هذا القرار ولازال الطعن متداولاً ولم يتم الفصل فيه حتى تاريخه علماً بأنه بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/٢٦ ورد للشركة موافقة الهيئة العامة لرقابة المالية على طلب الشركة لمنحها مهلة للفصل بين منصب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لمدة ثلاث سنوات تبدء من تاريخ انتخاب أعضاء مجلس إدارة الشركة لدورة جديدة فى ٢٠٢٣ حتى نهاية سبتمبر ٢٠٢٦ تنفيذاً للأستثناء المؤقت بالبند رقم (٩) من المادة رقم (٦) من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية والصادر بقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (١٤٩) لسنه ٢٠٢٢ بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/٢٧ ، وسيتم موافاتكم بما انتهى إليه حكم القضاء الإدارى فى هذا الصدد حال وروده .

شركة أبو قير للأسمدة والصناعات الكيماوية
Abu Qir Fertilizers & Chemical Industries